ـــة لأمين عام الأمم المتحدة

ـــت الوصاية الدولية

تجاوزات بنعمر وخيارات المهمـــة «25» للأمم المتحدة في اليمن

شـهدت اليمـن خلال العام 2011م أزمة سياسـية كعدد من البلدان العربيـة، ألقت بتداعياتها على مختلف مجالات حيـاة اليمنيين في مقدمتها الجوانب الاقتصادية والأمنية.

وأثناء الأزمة شـهدت السـاحة مبادرات داخلية لحلحلتها إلا أنها بقيت حبيسـة الشكوك المتبادلة بين القوى السياسـية الرئيسية، حتى بادر الأشقاء في مجلس التعاون الخليجي إلى طرح مبادرة تسـوية سياسـية أضيفت إليها آلية تنفيذ مزمنة وقعت عليها الأطراف اليمنية في الثالث والعشـرين من نوفمبر 2011م في الرياض ـ عاصمة المملكة العربية السعودية برعاية الملك عبدالله بن عبدالعزيز.

وفي الوقت الـذي كانت الأطـراف تضع لمساتها الأخيـرة وملاحظاتها على المبادرة وآليتها، صدر قرار مجلس الأمن رقم (2014) في الحادي والعشرين من أكتوبر 2011م، الذي أكد على أن المبادرة الخليجية هي الإطار للتسوية السياسية في اليمن.

وكنوع من الالتزام الدولي تجاه اليمن كلف الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون السيد / جمال بن عمر مبعوثاً خاصاً إلى اليمن لرعاية تنفيذ اتفاق التسوية.

وعليه: فإن السيد/ جمال بن عمر ـ كمبعوث من مؤسسة دولية يتحدد دوره في إطار المرجعيات التالية:

1- المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة.

2- القواعد والتقاليد الدبلوماسية المتعارف عليها.

3- قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بأزمة 2011م وهي في هذا الصدد القراران(2014)، (2051) يونيو 2012م وكذا بيان لرئاسة مجلس الأمن صدر بالخصوص (29مارس 2012).

ومن المعروف أن ميثاق الأمم المتحدة يؤكد في مادته الثانية:

_ الفقرة (1) على مبدأ السيادة للدول الأعضاء.

_ الفقرة (7) على أنه لا مسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشئون التي تكون من صميم السلطان الداخلي للدولة.

كما تؤكد القواعد الدبلوماسية الدولية المدونة على احترام الدبلوماسيين لقوانين ولوائح الدولة المضيفة وعدم التدخل في شئونها الداخلية.

واستناداً إلى تلك المرجعيات تم رصد تجاوزات ارتكبها المبعوث جمال بن عمر اعتماداً على تصريحات إعلامية وخطابات وبلاغات صحفية ومقابلات ومنشورات في مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة به.

ويمكن إجمالاً رصد بعض التجاوزات على النحو التالي:

أولاً : تجاوزات متصلة بالقواعد الدبلوماسية:

في البدء ينبغي الإشارة إلى أن السيد / جمال بن عمر وفريق الخبراء الأمميين المرافق له، بذلوا جهوداً محمودة في سياق الحرص على لقاء مختلف المكونات السياسية، بيد أنه وعلى مدى يقارب العامين والنصف قام السيد / جمال بن عمر بتجاوزات تحوله من مبعوث دولي يعمل في إطار " المساعي الحميدة" إلى ما يقترب من الوصاية والتصرف وكأن اليمن تقع تحت بنود ميثاق الأمم المتحدة ذات العلاقة بالوصاية ومجلس الوصاية، ويتكشف ذلك من خلال :

1- عدم مراعاة القواعد والأعراف الدبلوماسية في تحركاته داخل اليمن، وعدم الالتزام بالتعامل وفق الأعراف الدبلوماسية خصوصاً فيما يرتبط بزيارات ولقاءات في محافظات ومناطق خارج العاصمة دون التنسيق عبر وزارة الخارجية كقناة معنية بترتيب لقاءاته أو أي تحركات في الداخل اليمني.

2- استخدام مصطلحات لا تراعي اللغة الدبلوماسية لمبعوث دولي يفترض أنه يعمل في إطار مساع حميدة داخل بلد عضو في الأمم المتحدة يتمتع باستقلال وسيادة كاملة.. على سبيل المثال:

_ قوله في كلمة ألقاها في افتتاح الجلسة العامة الثالثة لمؤتمر الحوار الوطني الشامل : (ولا يعيش في الماضي إلا من كان واهماً)

_ قوله لدى زيارة وفد من مجلس الأمن لليمن في يناير 2013م: (وعلى جميع الواهمين بذلك أن يحسموا أمرهم ويختاروا بين البقاء سجناء للماضي.. أو..).

_ وصفه لتصريح رئيس مجلس النواب اليمني في مقابلة مع الفضائية اليمنية الرسمية في نوفمبر 2013م بـ"السخيف".

_ ثانياً: تجاوزات عن إطار المرجعيات الدولية:

1- توصيف أحداث 2011م : والتي حرصت المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة، وكذا قرار مجلس الأمن الدولي رقم (2014) على أنها "أزمة" لكن بدا السيد / جمال بن عمر متحيزاً لتوصيف بعض الأطراف الداخلية لأحداث 2011م بعيداً عن توصيف قرار مجلس الأمن والمبادرة الخليجية وآليتها، الإطار الذي يعمل في سياقه على سبيل المثال:

_ قوله في افتتاح مؤتمر الحوار الوطني الشامل في مارس 2013م :" عندما أتيت إلى اليمن لأول مرة في ربيع عام 2011م، كان البلد يشهد ثورة شبابية عارمة"

2- التجاوز بشأن الفترة الانتقالية :

_ حددت الآلية التنفيذية المزمنة المرحلة الثانية من الفترة الانتقالية في بندها (7) الفقرة (ب) بمدة قدرها عامان تبدأ مع تنصيب الرئيس بعد الانتخابات الرئاسية المبكرة والتي جرت بالفعل في فبراير 2012م.

_ أكد قرار مجلس الأمن رقم (2051)، البند (3) الفقرة (د) على إجراء انتخابات عامة بحلول شباط / فبراير 2014م.

وهكذا نجد أن جمال بنعمر بتصريحاته الأخيرة قد ألغى المدد الزمنية للمبادرة وفسرها وفقاً لأهوائه..

3- تجاوز بخصوص أحقية اليمنيين في معالجة مشاكلهم: أكد قرار مجلس الأمن (2014)، وآلية المبادرة الخليجية، على إتاحة المزيد من الفرص للمرأة اليمنية وهو بطبيعة الحال توجه رسمي قائم يراعي تشخيص وضع المرأة اليمنية وأمكاناتها، ومستلزمات تأهيلها للمزيد من المساهمة في الشأن العام. غير أن السيد / جمال بن عمر قال في لقاء جمعه في نوفمبر 2013م بمكونات نسائية من أعضاء مؤتمر الحوار الوطني الشامل :" يجب أن تمثل المرأة فيها- في لجنة صياغة الدستور ـ بنسبة 30%"

وفي هذا الصدد يستخدم السيد / جمال بن عمر لفظ " يجب" بما يوحي أنه يفرض رؤيته على شأن خاص بالسلطات اليمنية وفقاً للمبادرة الخليجية وآليتها، كما أن تحديد نسبة هو شأن يخص السلطات اليمنية أيضا برعاية لتوصيات مؤتمر الحوار، وقد تزيد هذه النسبة أو تنقص سيما وأن صياغة الدستور هي مسألة فنية بالمقام الأول، وبعد أن تكون وثيقة مؤتمر الحوار قد حددت ملامحه السياسية.

_ ثالثاً: تجاوزات متصلة باحترام سيادة البلد والتدخل في أعمال السلطات:

من نافلة الإشارة التنويه أن اليمن عضو ذو سيادة في الأمم المتحدة، ووفقاً لميثاق الأمم المتحدة في المادة (2) الفقرة (7) فإنه لا مسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشئون التي تكون من صميم السلطان الداخلي للدولة.

إضافة إلى ذلك فإن مساعي الأمم المتحدة في اليمن سيما عبر مبعوثها السيد / جمال بن عمر محددة في إطار قراري مجلس الأمن (2014، 2051) والمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية. وجميعها لا تنتقص من سيادة اليمن وفعل السلطات الرسمية في إدارة الشأن الداخلي.

غير أن السيد / جمال بن عمر ـ ارتكب تجاوزات عبر تدخله السافر في مهام السلطات الرسمية اليمنية بعيداً عن محددات ومرجعيات مهمته، على سبيل المثال:

_ إعلانه في نوفمبر 2013م في مؤتمر صحفي عن اتفاق لوقف إطلاق النار في منطقة دماج بصعدة.

_ حديثه في لقاء جمعه مع وزير النفط في يونيو 2012م وتنويهه بـ "الجهود التي تبذلها وزارة النفط والمعادن لاستعادة قطاع النفط والغاز لنشاطه الطبيعي وتوسيع الاستثمارات في هذا الجانب"

_ حديثه في لقاء مع مكونات بمحافظة صعده في يوليو 2013م أنه سيطرح احتياجات محافظة صعدة على الدول الصديقة المانحة للمساهمة في عملية إعمار المحافظة.

وهذه الإفادات من قبل السيد / جمال بن عمر وإن كانت تعبر عن تفاعله على المستوى الشخصي مع المشكلات في اليمن، إلا أن تلك المواضيع وما شابهها تدخل في إطار الاختصاصات الأصيلة للجهات الرسمية في اليمن، والتدخل فيها يعد تجاوزاً للمرجعيات المحددة لدوره كمبعوث دولي:

_ رابعاً: تجاوزات متصلة بالحيادية:

_ إن السيد / جمال بن عمر خالف مبدأ الحيادية الذي تحدث عن التزامه به، والمفترض في مبعوث من مؤسسة دولية محايدة إزاء أعضائها وفقاً لمواثيقها، والمفترض في مبعوث أممي يبذل مساعي حميدة، وذلك على النحو أدناه:

1- التحامل على طرف دون آخر : على سبيل المثال:

_ دفع مجلس الأمن في بيانه الرئاسي في فبراير 2013م لتسمية أشخاص تتزعم أطرافاً فاعلة في العملية السياسية ومؤتمر الحوار، خلافاً لتأكيدات سابقة عن دور بعضها في إنجاح اتفاق التسوية السياسية، وكذلك إشاداته بدورها في تقدم العملية السياسية ومؤتمر الحوار.

_ تصريحه في مقابلة صحفية مع وكالة الأناضول التركية في نوفمبر 2013م عن تعليق حزب المؤتمر الشعبي العام، والحراك الجنوبي اجتماعاتهما في اللجنة المصغرة للقضية الجنوبية قائلاً: "هذا يأتي في إطار المناورات السياسية لتحقيق مطالب لا علاقة لها بالقضية الجنوبية "، وكذلك قوله:" ظهرت اهتمامات لبعض الأطراف بقضايا جانبية لا علاقة لها بالقضية الجنوبية أعاقت إتمام الاتفاق " . وذلك يخالف تأكيدات سابقة عن وجود معرقلين من كل طرف، كونه أفصح عن أطراف بعينها وتجاهل المعرقلين من أطراف أخرى، كما يناقض تأكيداته بتقدم العملية السياسية والحوار ووجود نقاشات جادة ومسئولة وبناءة.وهذا يعكس ميلان غير مبرر لأطراف دون أخرى.

2- تبني رؤى بعض الأطراف والانحياز لها : على سبيل المثال:

_ تضمن إحاطته لمجلس الأمن في سبتمبر 2013م :" يتواصل النقاش بين اليمنيين حول الحاجة إلى ما يسمونه الآن مرحلة تأسيسية لتوفير الوقت اللازم عبر مخرجات واضحة وموارد وإمكانات للانتقال إلى دولة اتحادية" .

ومن الواضح في الصياغة انه ليس الغرض إحاطة مجلس الأمن بمعلومة بقدر ما هي إيحاء بتأييده للرؤية التي تمثل وجهة نظر أطراف سياسية معينة من مكونات مؤتمر الحوار.

3- الطعن بقانون الحصانة : على سبيل المثال:

_ تصريحه في مقابلة مع صحيفة «عكاظ» السعودية في أكتوبر 2013م :" موقف الأمم المتحدة ومنذ البداية يؤكد أن الحصانة المطلقة تتعارض مع القانون الدولي ومجلس الأمن لم يزّك أي حصانة مطلقة لأحد في اليمن" .

وهذا في أفضل التوصيفات تعد فتوى غير ضرورية من الناحية السياسية لجهة، أنها تتبنى وجهات نظر أطراف بعينها، ولا تخدم العملية السياسية القائمة على الوفاق حسب اتفاق التسوية، علاوة على أن قانون الحصانة تم بناءً على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة التي تحولت إلى مبادرة دولية باعتماد الأمم المتحدة وقراري مجلس الأمن (2014، 2051) لها كأساس للتسوية السياسية في اليمن وإطار يحكم مساعدة الأمم المتحدة عبر مبعوثها إلى اليمن السيد / جمال بن عمر وفريقه، كما أن القانون أقر بتوافق جميع الأطراف السياسية في البرلمان.

_ خاتمة:

يتكشف من النماذج الآنفة أن السيد / جمال بن عمر تحول من وسيط أممي يبذل مساعي حميدة في إطار مرجعيات واضحة إلى عامل إرباك للمشهد السياسي اليمني والعملية السياسية الدائرة فيه بارتكابه عدة تجاوزات تم إيراد نماذج منها.

كما أن السيد/ جمال بن عمر أفاد مجلس الأمن في إحاطته في سبتمبر 2013م أن مؤتمر الحوار أنجز 90% من مهامه، وهي إفادة مضللة للمجتمع الدولي بقرينة تأخر مؤتمر الحوار في إنهاء أعماله عن الموعد المحدد في لائحته، إلى جانب أن القضية التي اعتبرها بن عمر محورية في مؤتمر الحوار، وهي القضية الجنوبية ما زالت عصية على التوافق بين مكونات الحوار، واللجنة المصغرة المنبثقة عن فريق القضية الجنوبية.

ـــد الطرف الرئيس في المبادرة

الأطراف المتحاورة من الوصول إلى قرارات يمنية بشأن قضايا الحوار , حيث يقوم من وقت لآخر بتقديم مقترحات لقضايا الحوار يستقيها من أجندة أطراف خارجية، وليس أدل على ذلك من توافق مقترحات بن عمر مع مخرجات تقارير بعض المنظمات الدولية ومن ذلك تقارير مجموعة الأزمات الدولية.

13- في آخر مقابلة تلفزيونية له مع قناة «اليمن» الفضائية نصب جمال بن عمر من نفسه حاكماً وحكماً على اليمن والقوى السياسية واعطى لنفسه الحق في إدانة الأطراف السياسية التي ترفض مقترحاته الخارجة عن المبادرة الخليجية وقام بالتحريض ضدها، وهذا خروج عن نطاق مهمته كمبعوث أممي... بل إنه قد تجاوز حدود عمل المبعوثين الأمميين فقام بمهاجمة أعلى سلطة في البلد ممثلة بمجلس النواب وقام بالإساءة لرئيسها واصفاً تصريحاته (بالسخيفة).

14- لا يقف جمال بن عمر على مسافة واحدة من جميع الأطراف السياسية وخرج عن إطار الحياد الذي يجب أن يلتزم به كمبعوث أممي ووسيط بين أطراف تتحاور، ويفترض أن نتائج الحوار تكون توافقية وعلى مبدأ لا غالب ولا مغلوب.

15- لا يتوقف جمال بن عمر مبعوث الأمم المتحدة إلى بلادنا عن الترويج لليمن كحالة نموذجية ضمن ما يسمى بالربيع العربي , وذلك لما تحقق من انتقال سلمي للسلطة وتوقيع المبادرة الخليجية ولكنه يغفل دائما أن الفضل في ما تحقق يعود لحكمة القيادة السياسية حينها ممثلة بالأخ علي عبدالله صالح والمؤتمر الشعبي العام , فلولا الحكمة في إدارتهم للأزمة لكان مصير اليمن مثل دول أخرى سقطت في أتون حرب أهلية وتسير الى مستقبل مجهول.

16- لقد تعامل مجلس الأمن ومنذ اللحظة الأولى مع ما يدور في اليمن بأنها (أزمة) وعمم هذا المصطلح على كافة قرارات وتوجيهات مجلس الأمن والدول الراعية للمبادرة الخليجية , ولكن مبعوث الأمم المتحدة يصر على ترديد مصطلحات (الثورة , الثورة الشبابية , النظام السابق) كما تروج له وسائل إعلام أحزاب المشترك , الأمر الذي يبعد المبعوث الأممي عن اللغة المهنية المحايدة.

_ هناك تباين كبير بين الخطابات والتصريحات للسيد جمال بن عمر في الاحتفالات والفعاليات المحلية التي يحضرها وبين التقارير والكلمات التي يلقيها أمام مجلس الأمن الدولي.

_ يبدو أن السيد جمال بن عمر لسبب أو لآخر قد انحاز لطرف أو لمصلحة أحزاب اللقاء المشترك وأصبح يدافع عنهم ويتبنى قضاياهم، متناسياً أنه وسيط تقتصر مهمته على التعامل مع الأطراف السياسية في اليمن بحياد وتقريب وجهات النظر وليس التخندق مع أحد أطراف النزاع.

_ تفتقر تقارير السيد جمال بن عمر إلى المهنية والمنهجية العلمية في إعداد التقارير الرسمية وليس في تقاريره تغليب للمصلحة العليا لليمن ومستقبل اليمن وتخفيف معاناة الشعب , حيث نجد أن الكثير من العبارات المستخدمة عبارات مطاطية لا يمكن قياسها سواء عن إشاداته بما تم إنجازه في مؤتمر الحوار الذي يردد بأن ما تحقق نسبته 90% منذ منتصف العام 2013م وحتى الآن , أو عند تناوله بالنقد وكيل الاتهامات لأطراف معينة دون أدلة تؤكد ما يقوله.

_ يتجاهل مبعوث الأمم المتحدة العديد من التجاوزات والممارسات من قبل أحزاب وقيادات في اللقاء المشترك منها:-

- عدم إزالة أولاد الشيخ الأحمر للمتاريس والمظاهر المسلحة للمليشيات في العاصمة صنعاء بالرغم من تقارير اللجان الأمنية المكلفة برفع المظاهر المسلحة من شوارع أمانة العاصمة وشكاوى المواطنين والمطالبات المستمرة من قبل وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني.

- تجاهل جمال بن عمر لاستمرار احتلال جامعة صنعاء ومرافقها من قبل قوات الفرقة الأولى وطلاب جامعة الايمان بالرغم من نزوله إلى الجامعة وتعهده للطلاب والأساتذة بأنه سيتابع إخلاء جامعة صنعاء من تلك المليشيات بصورة شخصية.

انحياز المبعوث الأممي وتواطؤه الواضح تجاه المعرقلين لتنفيذ قرارات رئيس الجمهورية المتعلقة بإعادة هيكلة القوات المسلحة والأمن من قبل معظم القيادات العسكرية المنشقة وعلى رأسها اللواء علي محسن الأحمر الذي يرفض حتى الآن تسليم مقر الفرقة الأولى مدرع إلى أمانة العاصمة للبدء بمشروع تنفيذ حديقة 21 مارس بحسب القرار الرئاسي.

يشجع جمال بنعمر على استمرار سياسة الإقصاء والعزل التي تمارس من قبل الاخوان للوظيفة العامة.. وفي الوقت الذي يتحدث عن احترام حقوق الإنسان يتغاضى عن انتهاكات حقوق الموظفين الذين يسرحون من أعمالهم لدوافع حزبية دون مبررات قانونية أو صدور أحكام تدين من تم تغييرهم تعسفاً.